بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهات

العدد ٧٨ (تابع)	الصادر فى يوم الثلاثاء ١٦ رجب سنة ١٤٣٩ الموافق (٣ أبريل سنة ٢٠١٨)	السنة ١٩١هـ

جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع المعالجات التجارية
إعلان رقم ٤ لسنة ٢٠١٨
بشأن نتائج تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات المغرقة
من صنف منتجات مسطحة مرقـقـة بالاسطوانات (مدرفلة) ، على البارد ،
من حديد ، أو من صلب من غير الخلائط ، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر ،
غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد)
ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا

طبقًا لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها ، تم اتخاذ الآتى :

أولاً - الإجراءات :

سبق أن وافـق السيد المهندس وزير التجـارة والصناعـة بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٩ على توصية اللجنة الاستشارية ببدء إجراءات تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات المغرقة من صنف منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات (مدرفلـة) ، على البارد ، من حديـد ، أو من صلب من غير الخلائط ، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر ، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صـاج مسحوب على البارد) ذات منشـأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا .

تم نشر الإعلان رقم (٧) بالوقائع المصرية بالعدد ٢٢٣ (تابع) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٥ بشأن بدء إجراءات التحقيق ضد الواردات من الصنف المشار إليه .

تم إرسال قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠ للصناعة المحلية ، كما تم إرسال قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السرى للشكوى إلى المصدرين والمنتجين الأجانب والمستوردين المعروفين لسلطة التحقيق وسفارات الدول المعنية بالقاهرة لتوزيع قوائم الأسئلة على كافة المنتجين والمصدرين للمنتج المعنى غير المعروفين لسلطة التحقيق والذين قاموا بالتصدير إلى مصر خلال فترة التحقيق ، وتم منح كافة الأطراف السابقة مهلة (٣٧) يومًا من تاريخ استلام قائمة الأسئلة للرد .

تلقت سلطة التحقيق ردود من كل من الصناعة المحلية وعدد من المستوردين على قوائم الأسئلة ، كما تلقت الردود على خطابات استيفاء بعض البيانات التى كان يتعين على تلك الأطراف استيفاؤها وتم تحليل البيانات والمعلومات الواردة بها .

لم تتلق سلطة التحقيق أية ردود من الشركات المنتجة أو المصدرة من الدول محل التحقيق .

قام القطاع بإتاحة الملف العام للاطلاع للصناعة المحلية بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ بناءً على طلبها .

قام القطاع بإرسال فريق التحقيق لإجراء زيارة التحقيق الميدانية للصناعة المحلية خلال الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ٢٠١٧ وذلك لفحص ومراجعة دقة وصحة البيانات المقدمة من خلال الدفاتر والسجلات المالية والمستندات .

أرسلت سلطة التحقيق بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٨ نسخة من النص غير السرى لتقرير الحقائق الأساسية والنتائج إلى كافة الأطراف المعنية ، وتم منحهم مهلة (١٠) أيام من تاريخ الاستلام للتعليق على ما جاء بالتقرير ، وتم مد المهلة المحددة للأطراف التى طلبت ذلك .

تلقت سلطة التحقيق تعليقات الأطراف المعنية ، وتم أخذها فى الاعتبار عند إعداد التقرير النهائى .

قامت سلطة التحقيق بإعداد تقرير وعرضه على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨ لمد فترة إجراءات التحقيق لمدة ستة أشهر أخرى لاستكمال إجراءات التحقيق وإتاحة الفرصة لكافة الأطراف المعنية للدفاع عن مصالحهم .

وافق السيد الوزير بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٤ على توصية اللجنة الاستشارية بمد فترة إجراءات التحقيق لمدة ستة أشهر أخرى .

قامت سلطة التحقيق بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ بإخطار كافة الأطراف المعنية بمد فترة إجراءات التحقيق لمدة ستة أشهر أخرى .

عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٥ لمناقشة التقرير النهائى الذى أعدته سلطة التحقيق والذى انتهى بالتوصية بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات من صنف منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات (مدرفلة) ، على البارد ، من حديد ، أو من صلب من غير الخلائط ، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر ، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا وتم عرض توصياتها على السيد المهندس وزير التجارة والصناعة .

ثانياً - فترة التحقيق :

فترة التحقيق فى جانب الإغراق : من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠

فترة التحقيق فى الضرر خلال السنوات المالية : ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، والنصف الأول من ٢٠١٦

ثالثاً - الصناعة المحلية :

الصناعة المحلية التى تقوم بإنتاج المنتج المثيل هى شركة العبور للصناعات المعدنية (جلفاميتال) ، وشركة كاما لطلاء وتشغيل المعادن ويمثل إنتاجهما (٤٣,٩٪) من إجمالى إنتاج الصناعة المحلية ومن ثم فقد توافرت فى الشكوى الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٩) من اللائحة .

رابعاً - المنتج المعنى والمنتج المثيل :

منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات (مدرفلة) ، على البارد ، من حديد ، أو من صلب من غير الخلائط ، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر ، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد) .

يخضع المنتج محل التحقيق للبند الجمركى 09 72 من التعريفة الجمركية المنسقة .

وتوصلت سلطة التحقيق إلى أن المنتج الذى تقوم الصناعة المحلية بإنتاجه يُعد منتجًا مثيلاً للمنتج المصدر من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا من حيث الخصائص المادية والمواصفات وقنوات التوزيع والاستخدامات النهائية وموسمية المنتج ، وكل منهما يعتبر بديلاً للآخر ويحل محله فى الاستخدام وفقًا لأحكام المادة (٢-٦) من اتفاق مكافحة الإغراق .

خامسًا - عدم التعاون :

نظرًا لعدم تعاون المنتجين والمصدرين الأجانب بالدول محل التحقيق ، قامت سلطة التحقيق بالاعتماد على أفضل البيانات المتاحة وفقًا لنص المادة (٨-٦) من اتفاق مكافحة الإغراق ، ونص المادتين (٢٧ ، ٣٥) من اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بتحديد الإغراق .

سادسًا - زيارات التحقق :

قامت سلطة التحقيق خلال الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ٢٠١٧ بإجراء زيارة التحقق الميدانية للصناعة المحلية وذلك لفحص ومراجعة دقة وصحة البيانات المقدمة من خلال الدفاتر والسجلات المالية والمستندات .

سابعًا - نتائج تحقيق الإغراق :

توصلت سلطة التحقيق أن الواردات من صنف منتجات مسطحة مرقة بالاسطوانات (مدرفلة) ، على البارد ، من حديد ، أو من صلب من غير الخلائط ، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر ، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا ترد بأسعار مغرقة .

ثامنًا - نتائج تحقيق الضرر المادى والعلاقة السببية:

توصلت سلطة التحقيق إلى أن الواردات ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا ترد بأسعار مغرقة وأن هناك زيادة كبيرة فى تلك الواردات بصورة مطلقة وبالنسبة للإنتاج المحلى خلال فترة التحقيق وقد تزامن معها وجود ضرر مادى لحق بمؤشرات الصناعة المحلية ، كما توصلت سلطة التحقيق أنه لا توجد أسباب أخرى ذات تأثير للضرر المادى الذى لحق بالصناعة المحلية بخلاف الواردات المغرقة من الدول محل التحقيق وبالتالى توصلت إلى وجود علاقة سببية بين الواردات المغرقة من تلك الدول وبين الضرر المادى الذى لحق بالصناعة المحلية .

تاسعًا - إنهاء التحقيق دون فرض رسوم :

وفقًا لأحكام المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ ، قرر السيد المهندس وزير التجارة والصناعة إنهاء تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من صنف منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات (مدرفلة) ، على البارد ، من حديد ، أو من صلب من غير الخلائط ، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر ، غير مكسوة ولا مطلية ولا مغطاة (صاج مسحوب على البارد) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وروسيا وبلجيكا دون فرض رسوم .

عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

قطاع المعالجات التجارية

أبراج وزارة المالية - البرج السادس - الدور التاسع

القاهرة ١١٤٧١

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر

القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ / إبراهيم السجينى

رئيس قطاع المعالجات التجارية .

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

بريد إلكترونى : ITPD@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٨

٢٦٠٣٧ / ٢٠١٧ - ٢٠١٨/٤/٤ - ١٤٠٨